مستقبل العلاقات الامريكية-السعودية المملكة والسلطة*

للكاتب غريغري غوس**

ترجمة: سميرة ابراهيم عبد الرحمن(*)

باتت العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية في السنوات الأخيرة ترزخ تحت ضغوط لم يسبق لها مثيل من قبل. إذ راح الرئيس الأميركي بارك اوباما يطرح صراحة تساؤلاً عن قيمة الرياض كحليفٍ، متهماً إياها بإثارة العنف الطائفي في المنطقة، ووفقاً للصحفي في مجلة الاتلانتك* (The Atlantic) جيفري غولدبيرغ حينما سأل**

---

*المقال منشور على صفحات مجلة الفورين افيرز الأميركية (Foreign Affairs) في عددها الصادر في تموز/يوليو – آب/أغسطس ٢٠١٦.. Foreign Affairs; July/August 2016.

** أف.غريغوري غوس الثالث أستاذ في العلاقات الدولية وأستاذ كرسي جون اج. ليندسي الرابع والاربعون بكلية بوش للخدمات الحكومية والعامة بجامعة تكساس أي أند إم.

– غوس هو بروفيسور ومدير قسم العلوم السياسية في جامعة فيرمونت الأميركية؛ وزميل أول غير مقيم سابق لدى مركز بروكنجز الدوحة؛ وهو خبير شهير في شؤون الشرق الأوسط، والسياسة الداخلية والعلاقات الدولية لدول الخليج العربي، مع تركيز خاص على المملكة العربية السعودية .

أنهى غوس شهادة الدكتوراة من جامعة هارفارد في عام ١٩٨٧ وشهادة البكالوريوس من جامعة سانت جوزيف في مدينة فيلادلفيا في عام ١٩٨٠. ودرس اللغة العربية بالجامعة الأميركية في القاهرة وكلية ميدلبوري في سنة ١٩٨٤.

تتضمن أعماله المنشورة "العلاقات الدولية في الخليج العربي" ((مطبعة جامعة كامبريدج ٢٠١٠))، "ممالك النفط: التحديات الداخلية والأمنية في دول الخليج العربي." (١٩٩٤)، "العلاقات السعودية اليمنية: الهياكل الداخلية والنفوذ الأجنبي" (١٩٩٠)؛ علاوة على الكثير من المقالات والمشاركات في كتب مختلفة. (المترجمة نقلاً عن موقع مركز بروكنجز الدوحة، وعدة مواقع أخرى)

(*)مترجمة في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية–جامعة بغداد.

* ذي أتلانتك (The Atlantic): هي مجلة شهرية أميركية، تأسست في العام ١٨٥٧ في بوسطن، ماساشوستس. منذ العام ٢٠٠٦ تصدر المجلة من واشنطن العاصمة بواسطة شركة أتلانتك ميديا. تصدر المجلة عشر مرات سنوياً بضمنها عددين مزدوجين كانون الثاني/شباط وتموز/آب.

رئيس الوزراء الأسترالي مالكوم ترينبول اوباما عما اذا يرى في السعوديين اصدقاءً، رد الرئيس اوباما حينها[١] "انه امرٌ معقدٌ". فما أنفك يؤمن الكثير من الأميركان بان الحكومة السعودية متورطة في هجمات الحادي عشر من ايلول٢٠٠١ على الرغم من ان لجنة ٩/١١ لم تجد دليلاً لدعم سعودي مؤسساتي أو رفيع المستوى. مع ذلك، أقر مجلس الشيوخ الأميركي[٢] مشروع قانون* يسمح للأميركان مقاضاة الحكومة السعودية في المحاكم الأميركية لدعمها المزعوم للإرهاب.

(المترجمة نقلاً عن موقع المجلة على الانترنت، وموقع ويكيبيديا (**https://ar.wikipedia.org/wiki**))

** جيفري غولدبيرغ (يهودي أميركي ولد في ايلول/سبتمبر ١٩٦٥): هو صحفي وكاتب، ويعد أحد الصحافيين الأكثر تاثيراً في الولايات المتحدة. فهو المراسل الأبرز منذ العام ٢٠٠٧ في مجلة اتلانتك ويشغل الآن منصب رئيس التحرير فيها.

بدأ عمله مراسلاً لصحيفة الواشنطن بوسطت، وقبل ذلك صاحب عامود في صحيفة جوراليزم بوست حينما كان في إسرائيل. كما عمل مراسلاً لصحيفة نيويوركر.

ترك غولدبيرغ الجامعة وهاجر الى إسرائيل وخدم في الجيش الإسرائيلي. تربطه علاقات قوية بطاقم البيت الأبيض. أجرى مع الرئيس الأميركي باراك اوباما عدة مقابلات. كتاباته متخصصة بالسياسة الخارجية الأميركية والشرق الأوسط وإسرائيل. (المترجمة)

[1] **http://www.theatlantic.com/magazine/archive/2016/04/the-obama-doctrine/471525/**

[2] **http://www.nytimes.com/2016/05/18/us/politics/senate-passes-bill-that-would-expose-saudi-arabia-to-legal-jeopardy-over-9-11.html**

* يقصد به قانون جاستا. جاءت كلمة "جاستا **JASTA**" اختصاراً لعبارة (**Justice Against Sponsors of Terrorism Act**) أي "العدالة في مواجهة رعاة الأرهاب"، وقد أصدره الكونجرس الأميركي يوم الاربعاء الموافق ٢٠١٦/٩/٢٨، في خطوة لتوجيه الاتهام للمملكة العربية السعودية بالضلوع مباشرة في اعتداءات الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١.

جاء هذا القانون تعديلاً على قانون مثيل صدر في العام ١٩٦٧ ويعطي الحصانة لبلدان أخرى من الملاحقة القضائية في الولايات المتحدة. ولا يشير القانون (جاستا) صراحة إلى السعودية، لكنه سيخوّل بالدرجة الأولى ذوي ضحايا هجمات ٢٠٠١ من رفع دعاوى بحق السعودية كبلدٍ دعم بشكل مباشر أو غير مباشر المجموعة التي نفذت العملية صبيحة الحادي عشر من ايلول مستهدفة أبراج التجارة العالمية، في جادة مانهاتن بنيويورك.

كان السعوديون، من جانبهم، مبالغين كثيراً في تعليقاتهم الأخيرة. إذ راح مسؤولون في المملكة يهددون ببيع مئات المليارات من الدولارات من الأصول الأميركية* إذا ما أقر الكونجرس الأميركي مشروع القانون، حتى وان كانت مثل هذه الخطوة تؤذي السعودية أكثر مما تؤذي الولايات المتحدة. ولم يبذلوا مجهوداً لإخفاء مشاعرهم في إزدراء اوباما، الذي يرون انه يرغب في التخلص من أصدقائه بغية التقرب

اسم القانون، عبرت عنه المادة الأولى بتسميته: "قانون العدالة ضد الإرهاب." أما المادة الثانية تتكون من عدة فقرات. والغرض من القانون هو(توفير أوسع نطاق ممكن للمتقاضين المدنيين تماشياً مع دستور الولايات المتحدة للحصول على تعويض من الأشخاص والجهات والدول الأجنبية التي قامت بتقديم دعم جوهري سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، لأفراد أو منظمات تعد مسؤولة في أنشطة إرهابية ضد الولايات المتحدة.)

تناولت المادة الثالثة مسؤولية الدول الأجنبية عن الإرهاب (لن تكون هناك دولة أجنبية محصنة أمام السلطات القضائية الأميركية في أي قضية يتم فيها المطالبة بتعويضات مالية من دولة أجنبية نظير إصابات مادية تلحق بأفراد أو ممتلكات أو نتيجة لحالات وفاة تحدث داخل أميركا وتنجم عن فعل إرهابي أو عمليات تقصيرية أو أفعال تصدر من الدول الأجنبية أو من أي مسؤول أو موظف أو وكيل بتلك الدولة أثناء مدة توليه منصبه بغض النظر إذا كانت العمليات الإرهابية تمت أم لا). ومنحت هذه المادة المواطن الأميركي حق تقديم دعوى ضد أي دولة أجنبية.

ووفقاً للمادة (٤) من القانون فإنه تم بشكل عام تعديل الفصل (٢٣٣٣) من المادة (١٨) من القانون الأميركي الخاصة بالحصانة السيادية للدول الأجنبية بإضافة النص التالي "يؤثر التعديل الذي تم في هذه المادة على حصانة الدول الأجنبية تحت أي قانون آخر ، وذلك حسب تعريف هذا التعبير الوارد بالمادة ١٦٠٣ من الباب (٢٨) من القانون الأميركي.

وتحدثت المادة (٥) من القانون عن وقف الدعاوى لحين انتهاء المفاوضات مع الدول، ويقول نصها(تملك المحاكم سلطة قضائية حصرية للبت في أي قضية تخضع بموجبها دولة أجنبية للقضاء الأميركي، كما يحق للمدعي العام التدخل في أي قضية تخضع بموجبها دولة أجنبية للسلطة القضائية للمحاكم الأميركية، وذلك بغرض السعي لوقف الدعوى المدنية كلياً أو جزئياً.)

(المترجمة نقلاً عن عدة مواقع منها **http://orient-news.net/ar/news_show/124338/0** وسكاي نيوز عربية **http://www.skynewsarabia.com/web/article/879351**)

* يمتلك الأمير الوليد بن طلال أسهماً كثيرة في شركة تويتر(**Twitter**) للتواصل الاجتماعي وبنك سيتيكروب (**Citigroup**) العالمي المعروف. (المترجمة)

بحذر من اعدائه. واتهم[1] تركي الفيصل عضو العائلة الحاكمة رفيع المستوى الأكثر صراحة، والرئيس السابق لجهاز الاستخبارات السعودي، والسفير السابق لدى الولايات المتحدة اوباما "بوضع السعودية بموقف حرج" لأنه "يتمحور مع ايران." وواصل الأمير القول بان السعوديين "يواصلون عدّ الشعب الأميركي "حليفاً"– ملمحاً الى انهم لم يعودوا يرون في الرئيس الأميركي حليفاً.

ومما لا بد قوله ان الكثير من دعائم العلاقة بين البلدين، التي أَرسيت قواعدها بعد الحرب العالمية الثانية، قد بدأت تنهار. فالحرب الباردة التي وحّدت، يوماً ما، الحلفاء بعيديّ الاحتمال ضد السوفيت قد انتهت منذ زمن طويل. ومع سقوط صدام حسين المفاجئ في العراق فان تهديد هجوم عسكري معلن على السعودية أو جاراتها الخليجيات الأصغر قد تلاشى. وأيقظ الارتفاع المفاجئ في انتاج النفط الأميركي المحلي احلام استقلال الطاقة الأميركي.

ولما وهنت أُسس العلاقة وضعفت، بات منتقدوها من الأميركان أكثر جرأة. فقد أشاروا الى ان الوهابية، شكل الإسلام المُغالي في المحافظة والتي تدعمها السعودية، تتعارض تعارضاً مباشراً مع القيم الأميركية؛ وان السعودية تحتل المرتبة الدنيا لأي تصنيف عالمي للديمقراطية، والحرية الدينية، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة. وراحوا يجادلون بأن النظام السعودي، وهو نظام الحكم الملكي المطلق في عصر ديمقراطي، منطوٍ على مفارقة تاريخية لن تلبث ان تدوم طويلاً. ويؤكدون ان السعوديين لا يتشاطرون إلا القليل من الأولويات مع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وما دامت تسعى واشنطن لتطوير علاقة مع طهران، يستمر السعوديون في الخوف من تطويق إيراني؛ ويرفضون تركيز مواردهم لمحاربة ما يسمى بالدولة الإسلامية (المعروفة

[1] http://www.arabnews.com/columns/news/894826

بداعش) والقاعدة – بل وطالبوا بدلاً عن ذلك بدعم الولايات المتحدة لمغامراتهم العسكرية المحدودة في اليمن ومناطق اخرى.

ومع فزع هولاء المنتقدين، يواصل البلدان عملهما معاً وعن كثب – فاوباما، ورغم كل الهواجس الشعبية، زار الرياض في نيسان/ابريل(٢٠١٦) لحضور قمة مجلس التعاون الخليجي، حيث كرر التزامه بأمن السعودية ودول الخليج الأخرى. وتواصل واشنطن بيع كميات كبيرة من الاسلحة الى الرياض.* السعوديون، من جانبهم، دسوا أنوفهم وصادقوا جهاراً على الاتفاق النووي الايراني. كما تستمر مشاطرة المعلومات الاستخباراتية وبسرعة.

وبينما يجعل مثل هذا التعاون المنتقدين للعلاقة يستشيطون غيظاً إلاّ انها تخدم كلا البلدين بشكل حسن. فالولايات المتحدة لديها مصلحة في علاقة ذكية ولكنها وطيدة مع السعودية. فما دامت السلطة السياسية تنهار في الشرق الأوسط ، فان واشنطن تحتاج الى علاقة فاعلة وحسنة مع واحدة من البلدان القليلة التي يمكن ان تحكم اراضيها، وتمارس بعض التأثير في تلك البلدان حيث لم يعد ثمة حكم حقيقي. وعلى الرغم من ان رؤاهما للإستراتيجية قد تختلف إلاّ ان كلا البلدين يتشاطران الكثير من الأهداف. إذ يرى كلاهما في داعش والقاعدة تهديداً مباشراً. ولا يريد أياً منهما لإيران ان تسيطر على المنطقة. ويريدان تفادي أي توقف في آمدادات الطاقة الهائلة

* تُعدّ االسعودية من أكبر الزبائن لبرنامج الولايات المتحدة للمبيعات العسكرية الأجنبية (FMS) حيث وقعت المملكة عقود شراء أسلحة وطائرات ومروحيات اباتشي وصواريخ باتريوت ..الخ للمدة من العام (٢٠١٠) لغاية منتصف العام (٢٠١٥) بقيمة (٩٠.٤) مليار دولار أميركي. كما ثمة مجالات تعاون بشأن تطوير البنية التحتية العسكرية وأمن الحدود، من ضمنها مبادرة وزارة الداخلية السعودية بشأن تعزيز الدفاعات الأرضية والساحلية. (المترجمة نقلاً عن لقمان عبد الرحيم الفيلي، سفير العراق في أميركا http://www.alsabaah.iq/ArticleShow.aspx?ID=123966)

التي تتدفق عبر الخليج العربي. ويرغب كلاهما في رؤية حل تفاوضي للنزاع الاسرائيلي – الفلسطيني. وما يزال ثمة ما يوحدهما أكثر مما يفرقهما.

تنامي الُفرقة

تحالفت الولايات المتحدة والسعودية في اعقاب الحرب العالمية الثانية، وهي الحرب الأولى التي بات فيها النفط سلعة إستراتيجية. فكان المخططون العسكريون الأميركان قلقين بشأن الوصول الى النفط في أي نزاع مستقبلي. امتلك السعوديون الكثير من النفط. وراحت الشركات الأميركية تعكف على تطوير الصناعة النفطية السعودية. فلا جرم في القول ان الوصول الى طاقة رخيصة كان أساسياً للخطط الأميركية في إعادة بناء الاقتصادات المدمرة في أوروبا الغربية واليابان. من جانبهم، اقر السعوديون بان القوة البريطانية التي رسمت صورة الشرق الأوسط ما بعد الحرب العالمية الأولى، كانت تتراجع، وأمست لديهم قواسم مشتركة مع واشنطن أكثر مما لديهم مع موسكو في الحرب الباردة الناشئة. فانخرطوا فعلاً مع الشركات النفطية الأميركية وكان الوقوف الى الجانب الأميركي في عالم ثنائي القطبية الناشى يبدو منطقياً تماماً، على الرغم من ان البلدين يختلفان تماماً حول القضايا العربية– الإسرائيلية: فالأزمة الأكبر في العلاقات الأميركية السعودية قبل الهجمات الحادي عشر من أيلول كان حظر النفط السعودي خلال الحرب العربية الإسرائيلية في العام ١٩٧٣. إلاّ ان المصالح الجيوسياسية والاقتصادية المشتركة كانت كافية لإدامة العلاقة، رغم الاختلافات حول إسرائيل.

اليوم، مع ذلك، تبدل الوضع. ما زال يتشاطر البلدان مصالحاً إلاّ ان اولوياتهما مختلفة. كما يختلفان في كيفية الرد على القوة المتنامية لإيران.

ان قمة اولويات إدارة اوباما في المنطقة هي صد، وبالنهاية، تدمير الجماعات الجهادية السلفية– وعلى رأسها – داعش والقاعدة. قد لا تمثل هذه الجماعات تهديداً

وجودياً للولايات المتحدة إلاّ انها تطرح خطراً على البلد وحلفائه. اما هدف إدارة اوباما الكبير الأخر هو الحد من قدرة إيران على تطوير سلاح نووي، وهو هدف قد حققته الاتفاقية الدولية الأخيرة. فبعد الاتفاق أملت واشنطن في إشراك طهران في الدبلوماسية الاقليمية، لا سيما ما يخص سورية، بل وربما حتى تطبيع العلاقات. لم تحقق الإدارة هذه الآمال حتى الآن، إلاّ ان اوباما يريد بوضوح التعاون مع إيران في وقت يسعى فيه لتحديد نفوذها.

وتهتم واشنطن بدرجة أقل باهداف إقليمية أخرى. فمنذ ان انهارت جهود الإدارة المبكرة لبدء عملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية وضعت الحكومة الأميركية العملية في اخر سلم اولوياتها. وفي سورية، وعلى الرغم من ان إدارة اوباما قالت مراراً وتكراراً ان الرئيس بشار الأسد يجب ان يتنحى كجزءٍ من التفاوض بشأن إنهاء الحرب الأهلية، إلاّ انها فعلت القليل في سبيل تحقيق ذلك. ومما لا بد قوله ان الولايات المتحدة قدمت دعماً هزيلاً للمعارضة السورية. فمنذ آب/اغسطس ٢٠١٣، حينما تراجع اوباما عن الخط الأحمر الذي كان قد رسمه بشأن استخدام الأسلحة الكيماوية، توقفت عن التهديد بمهاجمة الأسد مباشرة. وهكذا يجد الآن تنظيم داعش، وليس نظام الأسد، نفسه في مواجهة واشنطن.

تكون اولويات السعودية، في الأغلب الأعم، على الضد تماماً من تلك الأميركية. إذ نادراً ما صرح ملوك السعودية عن اولويات سياستهم الخارجية في خطبهم او نشروا إستراتيجيات الامن الوطني. الاّ ان افعال النظام السعودي تكشف النقاب عن ان على رأس اولوياته كبح النفوذ الإيراني عبر المنطقة. عليه، يوجه السعوديون مواردهم المالية والاستخباراتية والدبلوماسية ليس ضد داعش بل ضد نظام الأسد. وان القوة الجوية السعودية، التي انضمت بالأساس للتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة

ضد داعش في العام ٢٠١٤، قد حولت اهتمامها[١] ضد المتمردين الذين تدعمهم إيران في اليمن.

يرى السعوديون كل السياسة الاقليمية عبر عدسة التحركات الإيرانية، وفي لحظاتهم الأكثر صدقاً، من خلال منظور إخفاقهم في احتواء تلك التحركات بوقتٍ مبكرٍ. وحتى قبل الربيع العربي، تعّرض السعوديون لسلسلة من الخسائر.[٢] ففي العراق، الذي ساعد سابقاً على اعتراض الوصول الإيراني للعالم العربي، تنامى الوجود الإيراني لمستويات لم يسبق لها مثيل بعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في العام ٢٠٠٣. وفي لبنان، وبعد انسحاب القوات السورية من البلد، دعم السعوديون ائتلافاً لاحزاب سياسية تُعرف بتحالف ١٤ آذار*، والذي نافس حزب الله المؤيد لإيران والسياسيين المؤيدين لسورية على أختلاف مشاربهم. ولكن على الرغم من فوز الائتلاف في الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥ و٢٠٠٩ إلاّ ان حزب الله استمر في هيمنته على السياسة اللبنانية وإدارة سياسته الخارجية وفق منظوره وتحدي الحكومة. اما بالنسبة للاراضي الفلسطينية، وبعد فوز حماس بالانتخابات البرلمانية ٢٠٠٦ هنالك، عقد

[١] **https://www.foreignaffairs.com/articles/saudi-arabia/2015-03-29/houthi-and-blowback.**

[2] **https://www.foreignaffairs.com/articles/saudi-arabia/2016-01-10/saudi-arabias-desperate-measures.**

* تحالف ١٤ آذار: حركة تضم قوى وشخصيات سياسية لبنانية، تأسست عقب اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري عام ٢٠٠٥. من أهدافها الرئيسة إنهاء الوجود السوري في لبنان، وإنشاء محكمة دولية للتحقيق في مقتل الحريري، إلى جانب إرساء قواعد الديمقراطية.

وقد حصل التحالف على نسبة كبيرة من مقاعد البرلمان في الانتخابات التي جرت عام ٢٠٠٥، علماً بأنه خاض تلك الانتخابات بالتنسيق مع حزب الله –أبرز مكونات قوى ٨ آذار– في بعض المناطق، تحت شعار "منع الاحتقان المذهبي."

وحصل على الأغلبية في الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٩، غير أنه واجه معارضة شديدة من قوى ٨ آذار التي يقودها حزب الله والتيار الوطني الحر بزعامة الجنرال ميشال عون. (المترجمة نقلاً عن

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2014/12/3(

السعوديون اتفاقاً بينها وبين السلطة الفلسطينية إلاّ ان الاتفاق ما لبث ان انفرط عقده، وتقربت حماس أكثر من إيران.

وجاء الربيع العربي ليزيد من شعور الرياض بالتطويق. فعندما اطاح المتظاهرون بالرئيس المصري حسني مبارك، خسر السعوديون واحداً من شركائهم الأكثر اعتماداً عليه. وراحوا يلقون باللوم على الولايات المتحدة التي رأوا فيها انها تخلت عن حليفٍ مخلصٍ. وجاء الرد السعودي متمثلاً في دعم الدول الواقعة في جوارها، فارسلت قوات الى البحرين لدعم العائلة الحاكمة هنالك ضد انتفاضة شعبية قام بها مواطنون شيعة. وعلى الرغم من ان تحقيق مستقل رعته الحكومة البحرينية لم يجد دليلاً على تدخل إيراني مباشر في الاحتجاجات، واصل السعوديون لوم طهران في إثارة الاضطراب بين الشيعة في الممالك الخليجية، ومنها السعودية نفسها.

يرى السعوديون في الثورة السورية ضد الأسد الفرصة السانحة لقلب[١] المكاسب الجيوبوليتكية التي حققتها إيران. وهم ليسوا سعداء بالدور البارز الذي تلعبه كل من الدولة الاسلامية (داعش) والقاعدة في الحرب الأهلية، ولكنهم يجادلون بان الخطوة في تقليص جاذبية هولاء المتطرفين بين السُنة في سورية وفي أي مكان اخر يجب ان تكون في التخلص من الأسد. ويتسأل السعوديون عن سبب تردد إدارة اوباما في دعمهم في هذا الصراع على الرغم من موقفها المعلن المتمثل بوجوب رحيل الأسد. ويشكك الكثير من السعوديين في مصداقية اوباما، بل ويتسأل البعض اذا ما كان قد قرر سراً دعم إيران الشيعية على حساب حلفاء الولايات المتحدة التقليدين السُنة.

ان تركيز السعوديين على إيران يفسر تدخلهم في اليمن، التي يرون فيها، ومنذ أمد طويل، بوصفها تقع ضِمن مجال تأثيرهم. وبعد ثورة الربيع العربي ٢٠١١ هناك،

[1] https://www.foreignaffairs.com/articles/syria/2015-12-17/saudi-arabias-plan-syria.

قادت السعودية مسعاً دبلوماسياً ضَمِن استقالة الرئيس علي عبد الله صالح وتشكيل حكومة وحدة وطنية. ثم، في العام ٢٠١٤، سيطرت مليشيا متمردة على العاصمة صنعاء. فجماعة الحوثي، والتي تُعرف بانها جماعة متمردة، تتلقى دعمها من الشمال الشيعي للبلد. ويرجع شيعة اليمن للطائفة الزيدية، والذين يمارسون شكلاً من التشيع يختلف عن الإنموذج الذي يمارسه الإيرانيون، ويُعرف تاريخياً ان القبلية والهوية الاقليمية، وليس الطائفية، هي من تسيطر على السياسة اليمنية. مع ذلك، ومنذ ظهور الحوثيين في العقد الأول من هذا القرن، تبنوا اللغة الخطابية للثورة الإيرانية ويلجأون الى طهران من اجل المساعدة. وبكل المعايير لم يكن لإيران دورٌ[1] في أصول الحركة، ولم يقدم الإيرانيون إلاّ الدعم القليل للحركة منذ ذلك الحين. مع ذلك، ما آنفك يرى السعوديون في تنامي القوة الحوثيية في اليمن بوصفه جزءً من مسعى إيراني للهيمنة على العالم العربي ومحاصرة المملكة. ويجيئ الرد السعودي المتمثل في شن هجمات جوية، وارسال الامارات العربية المتحدة، التي تسعى لاحتواء إيران، قواتٍ الى اليمن لوقف التقدم الحوثي، حينما تحرك الحوثيون للسيطرة على ميناء عدن في آذار/مارس٢٠١٥، ليُعلل هذا التصور.

وتُغلف الفوضى في اليمن المصالح المشتركة والأولويات المختلفة التي تُعّرف العلاقة الأميركية – السعودية وترسم ملامحها.إذ ركزت إدارة اوباما على محاربة القاعدة وشنت هجمات بطائرات بلا طيار متكررة ضد المليشيات في اليمن. ولكن الحملة السعودية ضد الحوثيين قد كشفت الأراضي لا سيما جنوب اليمن، حيث داعش والقاعدة تعملان الآن بحرية. ومع ان الولايات المتحدة ليس لديها خلاف معين مع الحوثيين إلاّ انها قدمت الدعم اللوجستي للحملة التي تقودها السعودية ضدهم. ومما لا

[1] https://www.foreignaffairs.com/articles/iran/2015-04-19/irans-game-yemen

بد ذكره، ان رغبة واشنطن في رأب الصدع مع الرياض، بعد اتفاق إيران النووي، وفي المحافظة على علاقة تعاون توصف بانها أكثر عمومية، قد تفوقت على هواجسها.

انه أمرٌ معقد

يشير النّقاد في مؤسسة السياسة الخارجية الأميركية الى مثل هذه التناقضات الإستراتيجية حينما يطرحون على بساط النقاش مسألة تخلي واشنطن عن السعودية كحليفٍ، إلاّ ان جدلهم الأقوى يخص الدعم السعودي للتفسير الوهابي الأصولي او السلفي للإسلام. ومثلما جادل السيناتور الديمقراطي عن ولاية كونيتيكت كريس ميرفي*، عضو مجلس الشيوخ الأميركي، في خطاب كانون الثاني/يناير٢٠١٦ "على الرغم من ان داعش قد حّرفت الاسلام...فان بذور هذا التحريف متجذرة في النسخة الأساس للدين المستمدة، في جزء جوهري، من التعاليم الوهابية." واستمر يطالب ان تنهي واشنطن "إذعانها الفاعل للتصدير السعودي للإسلام المتعصب."

الكثير مما اثاره ميرفي ضد المملكة له أساسٌ قوي. فالوهابية، في الحقيقة، متعصبة ومتزمتة وتعاني من رُهاب الأجانب، وان السعودية قد صرفت مليارات الدولارات لدعمها منذ ازدهار النفط في سبعينيات القرن العشرين. فضلاً عن ذلك، تتشاطر القاعدة وداعش الكثير من عناصر رؤية الوهابية للعالم لا سيما ما يخص دور الإسلام في الحياة العامة.

مع ذلك، أغفل جدل ميرفي تفصيلاً دقيقاً الاّ وهو حقيقة ان السعودية لم تسيطر على الحركة السلفية – الوهابية منذ ثمانينيات القرن العشرين. وان الحركة، ومنذ التسعينيات، حولت نظرها ووجهت سهامها صوب النظام السعودي نفسه. فالسلفية، التي بدأت السعودية بتصديرها للعالم الإسلامي في سبعينيات القرن العشرين كانت،

* السيناتور الديمقراطي كريس ميرفي (١٩٧٣) عضو مجلس الشيوخ الأميركي عن ولاية كونيتيكت – عضو لجنة العلاقات الخارجية. (المترجمة)

مثل النسخة التي يمارسها السعوديون في الداخل، سلبية على الصعيد السياسي. وكانت تَنعْمَ بمؤمنين يقبلون حكوماتهم ما دامت مسلمة ولو ظاهرياً على الأقل. وخلال الجهاد ضد الاتحاد السوفيتي (السابق) في افغانستان – والذي دعمته كل من الولايات المتحدة والسعودية – فان السلفية الدولية اتخذت منه شكل حركة ثورية. وخرجت القاعدة من رحم تلك الحركة مثلما فعل داعش. إلاّ ان الجماعتين تزدريان السعوديين. ومرد الامر، في جزءٍ منه، الى الروابط التي تجمع بين السعودية والولايات المتحدة، وفي جزءٍ اخر منه يعزى الى رجال الدين السعوديين الذين يدينون على الدوام الجماعتين "لانحرافهما" عن الطريق القويم.

ما يعنيه كل هذا، ان أي مقدار من الضغط الأميركي على الحكومة السعودية سوف لن يغير مسار الجهادية السلفية، ذلك ان الحركة الايديولوجية مستقلة الأن عن الحكومة السعودية. ولا تثريب في القول ان بعض الشباب السعودي، الذين تتلمذوا في مدارس الوهابية المحافظة، استمر بالانضمام للجماعات الارهابية؛ إلاّ ان السعودية ليست، اليوم، المزود الرئيس لمجندي داعش، بل تشير اصابع الاتهام الى تونس، حالة النجاح الديمقراطي الوحيدة التي خرج بها الربيع العربي، وواحدة من المجتمعات العربية الأكثر علمانية. اما بالنسبة للكثير من الغربيين الذين انضموا أيضاً الى جماعة (داعش)، فانه من العسير بمكان ان نرى ان الوهابية السعودية هي المسؤولة عن خياراتهم.

ولكل هذه الأسباب مجتمعة، لعل العمل مع السعودية لمحاربة داعش والقاعدة والتنظيمات المشابهة يكون أكثر فاعلية من نبذها. ولا بد من القول ان الوكالات الاستخباراتية الأميركية تتعاون بالفعل مع الرياض تعاوناً واسعاً، وكانت النتائج مؤثرة ومثار اعجاب. ففي العام ٢٠١٠، قادت معلومات سرية قدمتها الاستخبارات السعودية الى احباط محاولة ارسال متفجرات من اليمن الى الولايات المتحدة من خلال

مهرب. وفي آب/اغسطس الماضي، ادى التعاون بين وكالات الاستخبارات اللبنانية والسعودية والأميركية، الى القاء القبض[1] في بيروت على أحمد المغسّل* المتهم بانه العقل المدبر لتفجير ابراج الخُبر١٩٩٦ في السعودية والذي قُتل فيه تسعة عشر ملاّحاً جوياً أميركياً. والكثير من النجاحات التي لم يُعلن عنها جهاراً. وعلى الرغم من ان السعوديين كافرادٍ استمروا بارسال المال للتنظيمات الجهادية السلفية، قال ديفيد كوهين*، وكيل وزير الخزانة الأميركي لشؤون الإرهاب والاستخبارات المالية حتى شباط/فبراير٢٠١٥ (ويشغل الأن** منصب نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) بان الحكومة السعودية ملتزمة التزاماً عميقاً بضمان عدم ذهاب المال الى الدولة الاسلامية في العراق والشام ISIL (يشير المسؤولون الأميركان اليها بالدولة الإسلامية في العراق وسورية (ISIS)) أو القاعدة أو جبهة النصرة – الممثلة الرسمية الأخيرة للقاعدة في سورية.

وفي ميدان المعركة الايديولوجية، قد تبدو الجهود التي يبذلها رجال الدين السعوديون لنزع ثوب الشرعية عن الجهادية السلفية انها تحمل سمة النفاق وصفته اذا ما وضعنا في الحسبان وجهات النظر الجاهلة التي يتبناها هولاء رجال الدين أنفسهم. إلاّ ان مهاجمة الرسالة الجهادية من داخل نظرتها العالمية الخاصة تؤتي أَكلها على نحو أفضل مما تفعله الجهود الدعائية التي يقودها الغرب. وعلى واشنطن ان تعمل ما بوسعها لتشجيع التنمية الليبرالية والتفسيرات المعتدلة للإسلام. ولكنها ما دامت تبقى

[1]https://www.foreignaffairs.com/articles/lebanon/2015-09-01/anatomy-bombing

* أحمد إبراهيم المغسل (٤٨ عاماً) قائد كتائب "حزب الله الحجاز"، مهندس عمليات تفجير سكن البعثة الأميركية في الخُبر (شرق السعودية) في ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٩٦، والذي قتل فيه ١٩ جندياً أميركياً وجرح نحو ٣٧٠ أميركياً آخر.

تم القبض عليه في آب/أغسطس ٢٠١٥ بعد مطاردة دامت نحو ١٩ عاماً، إذ اختبأ المطلوب المغسل بعد أن قام بالتخطيط لعملية التفجير في طهران، وقبض عليه في بيروت، ونقل إلى الرياض. (المترجمة نقلاً عن عدة مواقع على الانترنت)

* ديفيد كوهين هو المكلف بالإشراف على تنفيذ العقوبات على إيران.(المترجمة)

** أي وقت كتابة المقال في تموز/يوليو ٢٠١٦. (المترجمة)

غريبة في هذه النقاشات، فانها تحتاج الى تشجيع مَن هم في داخلها ومنهم السعوديين الذين يخوضون بالفعل هذه المعركة.

هنا يجب التوقف

يشير النقّاد أيضاً الى ان الارتفاع في انتاج النفط الأميركي بوصفه دليلاً على ان العلاقات الأميركية – السعودية قد استمرت الى ما بعد زوال الغرض منها.* إلاّ ان الروابط بين البلدين لم تكن قط بشأن الوصول الأميركي للهيدروكوربونات السعودية. في الحقيقة، عندما بدأت العلاقة في العقود الأولى للحرب الباردة، فان الولايات المتحدة لم تستورد قطرة نفط من شبة الجزيرة العربية. ما كان يرسم شكل العلاقة هو أهمية النفط السعودي (وباقي المنطقة) للسوق العالمية. ما زال الخليج العربي ينتج ما يقارب ٣٠% من النفط العالمي. ويبلغ الانتاج السعودي ما يربو على ثلث ذلك الناتج. ولا فصال في القول ان صدى الاضطرابات في الخليج ما انفك يتردد في ارجاء العالم.

ولمعرفة مدى أهمية أي دور تؤديه السياسة السعودية في السوق العالمية ما علينا سوى توجيه السؤال الى منتجي النفط الحجري في نورث داكوتا وتكساس عن كيف ان الانهيار الأخير في الأسعار العالمية قد أثر على اعمالهم. وعلى الرغم من ان أسباب الإنهيار تعزى، بدرجة كبيرة، الى وفرة في العرض سببه اولئك المنتجون انفسهم. إلاّ ان قرار السعودية عدم خفض انتاجها[1] رداً على تلك الوفرة، قد لعب أيضاً دوراً

* إستناداً إلى احصائيات مكتب إدارة معلومات الطاقة الأميركية، تعّد السعودية ثاني أكبر مصدر للنفط الخام إلى الولايات المتحدة لغاية شهر آب/اغسطس ٢٠١٥، بمجموع (١.٠٦)مليون برميل يومياً من أصل (٧.٦٦)مليون برميل يومياً من إجمالي واردات الولايات المتحدة للنفط الخام المستورد من الخارج. (المترجمة نقلاً عن لقمان عبد الرحيم الفيلي، سفير العراق في أميركا http://www.alsabaah.iq/ArticleShow.aspx?ID=123966)

[1] https://www.foreignaffairs.com/articles/saudi-arabia/2016-05-24/saudi-arabias-oil-strategy-time-glut

كبيراً. ببساطة، ليس ثمة بلد آخر يستخدم مثل هذا التأثير في سوق النفط العالمية – وهذا يفسر لماذا ما زالت واشنطن تحتاج الرياض.

والحُجة الأخيرة التي تطرح مراراً وتكراراً ضد المحافظة على الروابط الأميركية مع الحكومة السعودية تتعلق بهشاشة النظام المفترضة،[1] والتي تجعل بعض الخبراء يجادلون بان الرياض هشة جداً لتكون شريكاً طويل الآمد يُعتمد عليه. إذ يتنبأ بعض المحللين بانهيار عائلة آل سعود المرجح في وقت قريب جداً. ولكن يشير الكثيرون منهم الى المشاكل التي لا تُعد ولا تُحصى داخل المملكة ويتسألون عما اذا ينبغي على الولايات المتحدة ان تأخذ توقع انهيار النظام على محمل الجد. ففي تشرين الأول/اكتوبر الماضي (٢٠١٥)، وصف[2] جون هانا*، الذي شغل منصب مستشار الأمن القومي لنائب الرئيس ديك تشيني ان التئام عقد انهيار أسعار النفط، والتوترات داخل العائلة الحاكمة، والأزمات الاقليمية "قد ينجم عنه، في نهاية المطاف، عاصفة كُلية تزيد من خطر عدم الاستقرار في المنطقة."

مما لا ريب فيه ان السعودية تواجه بعض المشاكل الخطيرة أولها ان البلد يبقى معتمداً تماماً على النفط في وقتٍ تنهار فيه الأسعار. مع ذلك، يغفل هذا الجدل شأن الاحتياطات النقدية الكبيرة للرياض، والتي تربو على ٥٥٠ مليار دولار التي تساعد الحكومة على امتصاص الصدمة الى أقصى حد. فاذا ما بقيت الأسعار متدنية، وحافظت الحكومة على إنفاق المال بنسبته الحالية، فان هذه المدخرات يمكن ان تنفذ في بحر خمس سنين. مع ذلك، لا تواجه السعودية أزمة مالية حالية إذ يمكنها بسهولة

---

[1] https://www.foreignaffairs.com/articles/saudi-arabia/2016-03-07/saudi-arabia-needs-crisis

[2] http://foreignpolicy.com/2015/10/07/will-the-united-states-help-if-saudi-arabia-starts-to-fall-apart/

* جون هانا خبير سياسي في "مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات".(المترجمة)

الاقتراض مقابل احتياطي النفط. فعندما انهارت أسعار النفط في ثمانينيات القرن الماضي، دعم السعوديون عجز الميزانية لأكثر من عشرين عاماً من خلال استنفاذ مدخراتهم المالية والاقتراض محلياً، وبمستوى أقل، من الأسواق الدولية. وبنهاية عقد التسعينيات من القرن الماضي أرتفع دين الحكومة السعودية الى ما يزيد على ١٠٠% من إجمالي الناتج المحلي. اما اليوم، فان الرقم هو أقل من ١٠%. لعل المشكلة على الأبواب ولكنها لم تقرعه حتى الأن.

من الصحيح أيضاً، مثلما يشير المتشائمون، ان النظام الملكي في البلد يمر الأن بانتقال للقيادة[1] مضطرب. فمنذ العام ١٩٥٣، يقود البلد أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن سعود. إلاّ ان الملك الحالي، سلمان، الذين يبلغ من العمر ثمانون عاماً سيكون الملك الأخير من ذلك الجيل. فعلى مدى اعوام، ضمن مراقبو العصر الكيفية التي ستنتقل فيها القيادة للجيل القادم. وكان الملك سلمان قد سوى هذه المسألة على الأقل في الوقت الحالي، من خلال وضع سلطات هائلة بيد أبن أخيه الأمير مُحَمَّد بن نايف، وأبنه الأمير مُحَمَّد بن سلمان. الأول، سياسي سعودي محنك في أواسط الخمسينيات، شخصية معروفة، في حين ان الأخير جديد نسبياً على المشهد السياسي. مُحَمَّد بن سلمان الذي يبلغ من العمر ثلاثون عاماً فقط لم يتحمل مسؤولية وزارة الدفاع فحسب بل ومسؤولية السياسة الاقتصادية والنفطية فجعل ذلك منه ثاني أقوى شخص في البلد. ولم يتردد هو في استغلال هذه السلطة. فراح يعلن عن خطط لخصخصة جزء من ارامكو السعودية، شركة النفط الحكومية، وجعل من نفسه الشخصية البارزة في حملة المملكة المثيرة للجدل في اليمن، وكشف مؤخراً النقاب عن خطة طموحة الا وهي

[1] **https://www.foreignaffairs.com/articles/saudi-arabia/2015-02-02/saudi-arabias-game-thrones**

"الرؤية السعودية ٢٠٣٠"* هدفها تقليص اعتماد البلد على النفط. وقام السعوديون فعلاً ببعض الخطوات الأولية لتنفيذ الخطة – فقد قلصوا الدعم الحكومي للماء والكهرباء. وفي آيار/مايو(٢٠١٦)، اعفى الملك سلمان وزير النفط المخضرم وأعاد تنظيم عدد من الدوائر الحكومية – ولكن يبقى غير جلي اذا ما سيلبي ذلك اهدافهم الطموحة.

ان قرار سلمان تركيز الكثير من السلطات في يديّ عضوين من العائلة فقط افضى الى حالة من التذمر بين أبناء العم الأقوياء الاخرين، إذ توقع الكثيرون ان يرثوا، على الأقل، بعض تأثير ابائهم الذي مارسوه قديماً في أيام التوافق والتراضي. هذا التذمر كان السبب وراء الكثير من الاشاعات، وهي سمة شائعة لسياسة البلاط – ولكن ليس ثمة بوادر ان يتجسد هذا العداء الى واقع. الصراع اليوم ليس شبيهاً بذلك الذي ظهر في اواخر خمسينيات واوائل ستينيات القرن الماضي، حينما تنازع على السلطة الملك سعود والأمير فيصل جهاراً الامر الذي أدى الى إحداث تغييرات متكررة في المسؤولين رفيعي المستوى، وغياب امراء كبار عن البلد لآمد طويل، وتطور إستراتيجي في الوحدات العسكرية الموالية لامراء مختلفين، وتدّخل المؤسسة العسكرية في سياسة العائلة.

* شملت الرؤية السعودية خططاً واسعة من بينها برامج اقتصادية واجتماعية وتنموية تستهدف تجهيز السعودية لمرحلة ما بعد النفط ؛ تم الإعلان عنها في ٢٥ نيسان/ إبريل ٢٠١٦.

وتتزامن مع التاريخ المحدد لإعلان الانتهاء من تسليم ٨٠ مشروعاً حكومياً عملاقاً. وتضمنت "رؤية السعودية" التي أعدها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية برئاسة ولي ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، ثلاثة تقسيمات رئيسة هي اقتصاد مزدهر، مجتمع حيوي، ووطن طموح. في ٢ رمضان ١٤٣٧ هـ– ٧ حزيران/يونيو ٢٠١٦م وافق مجلس الوزراء السعودي على برنامج التحول الوطني أحد برامج "رؤية المملكة ٢٠٣٠". (المترجمة نقلاً عن عدة مصادر منها http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2016/04/25 و https://ar.wikipedia.org/wiki(

وكما هو الحال الأن، فان الكثير من مراقبي الشرق الأوسط تنبأوا بان مثل هذا النزاع قد يؤول الى نهاية النظام السعودي. والمحوا أيضاً الى قوى خارجية: أولاً، القومية العربية الجمهورية لجمال عبد الناصر ومن ثم الثورة الإيرانية ١٩٧٩. في عام ٢٠٠٣، قال[١] روبرت باير* مسؤول استخباراتي أميركي سابق مطلع من خلال ما كتبه في مجلة ذا أتلانتك (**The Atlantic**) انه "ثمة بوادر كارثة وشيكة في كل مكان". "وستنهار قريباً عائلة سعود بطريقة أو أخرى." في العام ٢٠١١، حذرت[٢] كارين آليوت هاوس* في صحيفة الوول ستريت بان الربيع العربي قد يكتسح السعودية أيضاً. مع ذلك، ينمو النظام مرة تلو المرة. ومن المحتمل ان يستمر في فعل البقاء لبعض الوقت.

الاصدقاء والمنافع

ان علاقة واشنطن مع الرياض سوف لن تجد لها قط الكثير من المُدافعين المتحمسين في الولايات المتحدة. إذ ان انتهاكات السعودية لحقوق الانسان، ودعمها

---

[1] **http://www.theatlantic.com/magazine/archive/2003/05/the-fall-of-the-house-of-saud/304215**

* روبرت باير أحد كبار المسوؤلين السابقين بوكالة المخابرات الأميركية ومحلل للقضايا الأمنية. مؤلف كتاب "الشيطان الذي نعرفه: القوة الإيرانية العظمى الجديدة" الصادر عام ٢٠٠٣. (المترجمة)

[2] **http://www.wsj.com/articles/SB10001424052748704657104576142452195225530**

* تغطي كارين إليوت هاوس منذ ٣٢ عاماً أخبار السعودية في صحيفة وول ستريت جورنال. نشرت، في العام ٢٠١٢، كتاباً عن المملكة السعودية والموسوم ((**On Saudi Arabia: Its People, Past, Religion, Fault Lines and Future**)) وذلك بعد تنقلها طيلة خمس سنوات في جميع أنحاء السعودية ولقائها بمختلف الفئات؛ من أمراء ووزراء إلى الطلبة والعمال. عايشت إليوت حضور الإسلام القوي في كل مناحي الحياة السعودية. تقوم كارين إليوت هاوس حالياً بتدريس الطلاب في ولاية كاليفورنيا عن السعودية. (المترجمة نقلاً عن

https://hunasotak.com/article/3206+&cd=4&hl=ar&ct=clnk&gl=iq و **http://www.aliraqtimes.com/ar(**

للأصولية الدينية، وهاجسها من إيران، ورفضها التركيز على محاربة اعداء الولايات المتحدة كُلها اثارت التساؤل عما اذا يستحق السعوديون تجشم العناء.

هم يستحقون. فالتعاون الاستخباراتي ضد الجماعات الجهادية السلفية يعود بالنفع على كل من الولايات المتحدة والسعودية؛ وان المساعي وراء تقليص الموارد المالية المتوافرة للإرهابيين تبرهن على انها ناجحة على نحو خاص. اما ما يتعلق بالطاقة، فان ديمومة علاقة فاعلة سوف لن يعني ان يفعل السعوديون، على الدوام، ما تريده واشنطن حينما يتعلق الامر بتعديل مستويات الانتاج. ولكنها تعني انهم، على الأقل، سيصغون لحُجج الولايات المتحدة وبراهينها. من ثَمَّ، هنالك عشرات الآلآف من السعوديين المتعلمين في الولايات المتحدة والكثير منهم يعمل على إحداث اصلاح تدريجي ويرغب بالمحافظة على علاقة قوية مع الولايات المتحدة. واذا ما شرعت واشنطن بطلاقٍ عامٍ، فان ذلك يعني انها سوف تنعزل تماماً عن هذه الشريحة المؤثرة.

والامر الأكثر أهمية انه ينبغي على الولايات المتحدة الاّ تُبعد نفسها عن واحدة من البلدان العربية القليلة التي ما تزال قادرة على حكم نفسها والتأثير في احداث المنطقة. فالدول الضعيفة والمُفككة هي السبب وراء أزمات اليوم في الشرق الأوسط. فمن ليبيا الى العراق وسورية واليمن، أوجدت الفراغات السياسية حروباً أهلية، وافضت الى إنخراط القوى الاقليمية في المنطقة، ووافرت ملاذات آمنة للإرهابيين والمتطرفين.

تبدو اقتراحات إدارة اوباما إزاء ايران ذات مغزى جيوسياسي كبير في هذا السياق. إذ تحكم ايران اراضيها بصورة فاعلة وتستخدم نفوذها على الكثير من هذه الحروب الأهلية. وعلى عكس داعش والقاعدة فهي معروفة المكان والهوية. إذ يستطيع الأميركان التكلم مع الإيرانيين والتعامل معهم باستخدام الادوات الدبلوماسية العادية: فالمحفزات والرادع، والترغيب والترهيب – ما أفضت الى الاتفاق النووي.

والامر ذاته يسري على السعودية. إذ تحافظ السعودية على استقرار داخلي نسبي في منطقة تعج بالفوضى وتساعد على رسم شكل المعارك السياسية التي تحدد مستقبل المنطقة. ومقارنة مع النظام الإيراني، فان الرياض تتشاطر الكثير من أهداف السياسة الخارجية مع واشنطن وانها أكثر رغبة في التعاون.

عليه، يتحتم على واشنطن ان تحافظ على العلاقة الأن في وقت تقر فيه بمحدداتها. فلن تتلاشى اختلافات البلدين في الأولويات قريباً. ومن المرجح ان يتخذ الرئيس الأميركي القادم فعلاً أقوى مع نظام الأسد؛ وسوف يركز لا محالة على داعش والقاعدة أكثر من تركيزه على إيران وحلفائها. إلاّ ان تقوية الروابط الأميركية السعودية سوف لن يتطلب مبادرات كبرى، بل يحتاج، ببساطة، الى إدارة أفضل. وينبغي ان تعيد واشنطن تأكيد أهمية العلاقة الأمنية، ورعاية التعاون اليومي حول قضايا مهمة مثل مكافحة الإرهاب وتشجيع شيئاً من المصداقية، من كلا الجانبين، حول اهدافهما المختلفة. وهكذا لن يفاجأ أحدهما الآخر. فالسبب في ان حادثة الخط الاحمر السوري ارعبت السعوديين كثيراً هي ان قرارات اوباما قد أخذتهم على حين غَّرة.

في اليمن، يمكن ان تستخدم الولايات المتحدة تأثيرها على السعودية لتساعدها في ايجاد مخرج. إذ ان زيارة وفود حوثي الرياض في نيسان/ابريل٢٠١٦، تقترح ان السعوديين لا يعارضون أي حلٍ سياسي للأزمة. إذ عانت اليمن وما أنفكت من عدم الاستقرار منذ عدة سنوات، وان أي اتفاق جديد سوف لن يغير ذلك. إلاّ ان أية اتفاقية تستعيد حكومة مقبولة من الطرفين في صنعاء وتقليص الوصول العسكري للحوثيين الى قاعدتهم الطبيعية في شمال اليمن قد يمثل تقدماً على الوضع الحالي. ولعله يسمح أيضاً بحكومة يمنية جديدة تركز مواردها على محاربة وجود داعش والقاعدة في البلد. ثمة دلائل مشجعة بان السعوديين والاماراتيين يركزون بعض جهودهم العسكرية في اليمن ضد القاعدة.

ما زال يحتاج السعوديون الى السلاح والتدريب العسكري الأميركي، وعلى واشنطن ان تقدمهما، ولكن ينبغي ان تفعل ذلك بطريقة تدفع السعوديين برفق باتجاه مزيد من تسوية العلاقة مع الحكومة العراقية. وعلى الرغم من ان السعوديين قد اعادوا اخيراً فتح سفارتهم في بغداد، إلاَّ انهم يرفضون تقديم أي دعم سياسي او دبلوماسي او مالي ملموس لرئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي الامر الذي يمكن ان تُضعف جهوده لبناء حكومة عراقية تكون أقل اعتماداً على إيران. واذا ما غير السعوديون من نهجهم فانه يمكن ان يعطي ثماراً، على المدى الطويل، في محاربة داعش وفي المساعدة على تقليص العداء بين العراقيين السُنة والحكومة المركزية. وهكذا قد يعود النفع على كل من الولايات المتحدة والسعودية وتخسر إيران تأثيرها الكُلي في بغداد.

ما ينبغي على واشنطن عدم فعله هو تشجيع السعوديين على " تقاسم" المنطقة مع ايران مثلما عبّر اوباما عن مصلحة في فعله.* إذ قد يفسر السعوديون أي مسعى اميركي للتوسط[1] بين الرياض وطهران أو حتى أي دعوة للسعودية للاتفاق مع ايران على انه مسعى لتعزيز المنجزات الايرانية على حساب السعوديين وحلفائهم. كما ينبغي ببساطة ان تواصل واشنطن مسعاها الحذر لتطوير علاقاتها مع طهران. مما لا بد قوله ان القيادة السعودية مؤلفة من الواقعيين الابرز– بمعنى كيف انهم بقوا في السلطة لمثل هذه المدة الطويلة – واذا ما تحسنت الروابط الأميركية– الإيرانية، فان السعوديين سيقرأون ما بين السطور ويتكيفون إزاء الحقيقة الجديدة بطريقتهم. وفضلاً عن ذلك، فان إنهيار أسعار النفط قد يجلب الرياض وطهران الى مائدة الحوار في السنة القادمة أكثر من أي شي أخر ممكن ان تفعله او تقوله واشنطن.

* قال الرئيس الأميركي باراك أوباما في مقابلة موسّعة نشرتها مجلة «ذي أتلانتك» الأميركية بأنه يتعين على السعودية إدراك "كيفية تقاسم المنطقة مع عدوها اللدود إيران". (المترجمة)

[1] **https://www.foreignaffairs.com/articles/iran/2016-05-30/keeping-iran-and-saudi-arabia-war**

مثل هذه الحُجج للمحافظة على تحالف إيجابي ولكنه إجرائي مع السعودية لديها القليل من القبول العاطفي. فالعلاقات تقوم على المصالح المشتركة. إلاّ انه في الشرق الأوسط حيث لا بوادر لاستقرار في الوقت القريب، سيكون من الغباء ان تتجاهل واشنطن المنافع التي ستجنيها من علاقة وطيدة مع الرياض.